المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 14-11-2005 العـــدد : 4417
الصفحـات : 12 المسلسل : 48

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.. المكتسبات والتحديات

بداية أحمد العلي القدير على أن وفق بلادنا إلى بلوغ نهاية مطاف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بعد 12 عاماً من العمل المضني والمفاوضات الجادة مع عدد كبير من أعضاء المنظمة. وأرفع آيات التهنئة والتبريك والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمين على هذا الإنجاز الكبير الذي ما كان ليتحقق لولا توجيهاتهما السديدة ومتابعتهما اللصيقة لتطور سير المفاوضات.

ولا بد في هذه اللحظة الهامة استذكار حقيقة أن انضمام المملكة حلقة من سلسلة طويلة من الإنجازات الاقتصادية التي ترمي إلى توطيد مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي. فقبل ذلك حققت المملكة مكانة مرموقة في عضويتها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث أصبحت سادس دولة من حيث المكانة والحصة. وكانت المملكة رائدة في تأسيس عدد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية مثل البنك الإسلامي للتنمية ناهيك عن دورها المحوري في منظمات مهمة مثل منظمة الأوبك. وقبل سنتين حققت المملكة أيضاً إنجازاً كبيراً بحصولها على تصنيف مرتفع من شركة ستاندارد آند بورز وشركة فيتش مما يعكس متانة الموقع المالي للمملكة.

هذه علامات على طريق تركيز وتوطيد الثقل الاقتصادي للمملكة ليس فقط أمام العالم الخارجي ولكن أمام المواطن والمستثمر الوطني الذي يحتاج

د. محمد بن سليمان الجاسر

دائماً إلى الاطمئنان على أن استثماراته ومكتسباته سوف تحظى بالرعاية والحماية اللازمة من لدن حكومته. وهذه السلسلة من الإنجازات، وهي غيض من فيض، دليل كبير على وضوح الرؤية وقوة الالتزام من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين لتحقيق مزيد من المكتسبات الاقتصادية لهذا الوطن المعطاء.

وقد يطول الحديث عن المكتسبات والتكاليف لهذا الانضمام. ولكنني على يقين بأن المكتسبات سوف تتجاوز إن شاء الله التكاليف. ومن أهم المكتسبات ان صادرات المملكة المتنامية سوف تحظى بحماية لم تكن موجودة في الماضي حيث لن تستطيع أي دولة وضع عراقيل أو ضرائب إضافية عليها دون أن تستطيع المملكة اللجوء إلى محكمة منظمة التجارة العالمية. وهذا رادع مهم يعطي ثقة للمستثمرين في المملكة الذين يعتمدون على التصدير مثل الصناعة البتروكيماوية.

إن الشفافية التي حققتها المملكة في أنظمتها، والتزامها بالاستمرار في ذلك النهج، تعطي إشارة أخرى عن دخول الاقتصاد السعودي مرحلة نضج تواكب ما تتميز به الاقتصادات المتطورة والمنافسة عالمياً.

ولا شك ان تسريع وتيرة تطبيق تلك الأنظمة بشفافية عالية، بما في ذلك ما يتعلق بالتقاضي في القضايا التجارية، سوف يعظم مكتسبات المملكة من الانضمام. ولذلك فإن انضمام المملكة يعتبر تصويتاً قوياً لمكانة المملكة في الاقتصاد العالمي. بل أزيد على ذلك بأن الفترة الطويلة التي أخذتها المفاوضات دليل على جدية وتعقيد المفاوضات ومقاومة المفاوض السعودي لإعطاء التنازلات إلا في أضيق الحدود. وتجدر الإشارة إلى أن الصين أخذت مفاوضاتها 14 عاماً تليها المملكة بـ 12 عاماً. أن الاقتصادات المهمة تحظى بتمحيص ومطالبات كبيرة من ممثلي الدول المفاوضة يقابلها تفنيد وشرح ومقاومة لبعض الطلبات من قبل المفاوض السعودي. وهذا يأخذ وقتاً ليس بالقليل.

ويحسن في البداية أيضاً الإشارة باختصار شديد إلى دور اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. إن أهم وظيفة لتلك الاتفاقيات هو تحسين فرص المستثمر الأجنبي (إنتاجاً وتصديراً) من المنافسة في السوق المحلية أمام المستثمر الوطني ودرء المنافسة غير العادلة من الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية. أما السياسات الاقتصادية الأخرى للدولة في المجال التجاري وغيره فتخضع لظروف وأولويات كل دولة عضو ما دامت لا تؤثر سلباً على فرص المنتجين الآخرين. ولذلك من المهم عدم تحميل اتفاقيات المنظمة ما ليس لها علاقة به أو تهويل دورها في الاقتصادات المحلية للدول.

ولذلك فإن أهم تكاليف الانضمام تتركز في إعطاء الشركاء التجاريين فرصة أكبر للنفاذ إلى السوق السعودية تحت شروط أكثر تيسيراً مما مضى في مجال الصادرات السلعية وبعض القطاعات الخدمية مثل التأمين والتوزيع وغيرها.

وكما هو معلوم فإن القطاع المالي السعودي قطاع حيوي ونشط استفاد من انفتاحه على المستوى الدولي من خلال مشاركة البنوك الأجنبية الكبرى في ملكية وإدارة عدد من البنوك السعودية. ولذلك فإن تأثر القطاع المصرفي سوف يكون محدوداً بسبب انفتاح ذلك القطاع السابق للانضمام. ولكن من المهم الإشارة إلى أن الدولة حريصة على استمرار نمو وتطور القطاع المصرفي وتقديم الخدمات المتجددة والمبتكرة لعملاء القطاع المصرفي من المستثمرين المحليين والأجانب. ولذلك أعطت المملكة عدداً من الرخص لبنوك دولية مرموقة لفتح فروع لها في المملكة دعماً لذلك التوجه. كما تم تحويل عدد من مؤسسات الصرافة المحلية إلى بنك مرموق (بنك البلاد) ذي حجم يواكب متطلبات سوق كبيرة ومنافسة مثل السوق السعودية.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 14-11-2005 العـــدد : 4417
الصفحـات : 12 المسلسل : 48

مأمون كردي
وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية السابق - رحمه الله -

ومما لاشك فيه أنه سوف يكون هناك رخص جديدة تمنح من قبل هيئة السوق ومؤسسة النقد لشركات وبنوك استثمارية توفر خدمات مالية متنوعة. ولكن كل ذلك سوف يتم في إطار المتطلبات الإشرافية السعودية التي تطبقها الجهات الرقابية السعودية على مختلف المؤسسات بصرف النظر عن ملكيتها.

أما قطاع التأمين حديث الولادة فسوف يحظى باهتمام خاص من قبل المستثمرين السعوديين والأجانب عن طريق شركات سعودية أو شركات سعودية مشتركة مع مستثمرين أجانب تطبق نظام التأمين التعاوني كما تنص عليه الأنظمة السعودية. كما سوف يكون متاحاً للمستثمر الأجنبي ذي السمعة المشهودة في قطاع التأمين على المستوى الدولي أن يفتح فرعاً في المملكة.

ولكن العارفين بالاقتصاد السعودي يدركون أنه اقتصاد سوق متفتحة يتحلى بقدرة كبيرة على التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة. ولذلك فإن اعتبار هذه التكاليف قد يكون تعبيراً مجازياً لأن فيها فوائد كبيرة للمستهلك السعودي والقطاعات المعنية. ناهيك عن إيجاد فرص عمل مجزية للمواطنين.

ويجب التأكيد في هذا السياق على إن الانضمام إلى المنظمة لا يحد من قدرة الدولة على التنظيم والإشراف والرقابة على النشاط الاقتصادي الذي يتم داخل حدودها بصرف النظر عن جنسية المستثمر. كما لا يحد من قدرة الدولة على سن الأنظمة والقوانين واللوائح الإشرافية مادامت لا تميز تميزاً سلبياً ضد المستثمر الأجنبي يتجاوز ما التزم به في وثائق الانضمام. وهذه طريقة عمل جيدة يحتاج إليها كل اقتصاد يهتم بمستثمريه الوطنيين والأجانب. ولن تجد المملكة إن شاء الله أية صعوبة في الالتزام بذلك.

ولكن لابد من التأكيد أيضاً على ان الانضمام يوجد التزامات محددة ويوفر مكتسبات ممكنة ومحتملة. والعبء الأكبر يقع على الدولة العضو لتحقيق أكبر قدر من المكتسبات وخفض الآثار السلبية لأي التزامات. وهذا يقتضي بناء قدرات فنية مؤهلة في كل جهة معنية بالتجارة لتحقيق ذلك، بما في ذلك الغرف التجارية الصناعية، وهذا أمر يجب عدم التساهل فيه. وفوق ذلك كله يجب التذكير إلى أن مفاوضات التجارة العالمية عملية مستمرة كما تدل على ذلك مفاوضات دورة الدوحة والتي يشتد وطيسها هذه الأيام بين الدول الأعضاء خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ولذلك فإن حماية مصالح المملكة الوطنية في مجال التجارة تقتضي مواكبة تلك المفاوضات وبناء التحالفات المناسبة مع مختلف الدول الأعضاء. إن تجربة المملكة في منظمة الأوبك وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الاقتصادية تشير إلى أن المملكة تستطيع لعب دور بناء في تلك المؤسسات تحمي مصالح المملكة وتعزز مصالح أصدقائها وتوطد مكانتها المحورية في منظومة مؤسسات العمل الاقتصادي الدولي. ويقع قدر كبير من هذه المسؤولية على ممثلينا في هذه المؤسسات والدعم والمتابعة التي يلقونها من الوزارات المعنية في المملكة.

وفي هذا السياق لا يفوتني التأكيد على أن رحلة الانضمام المضنية كانت غنية بالدروس والعبر والخبرات التي تراكمت لدى كل من كان له علاقة بالمفاوضات وهم كثر. والمأمول في هذا السياق أن نقوم باستخلاص تلك العبر والدروس، بما ذلك أي أخطاء أو إخفاقات، لتوظيفها توظيفاً إيجابياً في أي مفاوضات مستقبلية في مجال التجارة أو غيرها من المفاوضات التي تدخل فيها المملكة. إن الدول المتطورة هي تلك الدول التي تستخلص العبر والدروس وتوظفها برصانة لخدمة مصالحها الوطنية.

ولا يفوتني في نهاية هذا المقال أن أشيد بجهود المئات من الفنيين السعوديين الذين قضوا الساعات الطويلة خلال السنوات الماضية لتحقيق هذا الإنجاز بتوجيهات سديدة ومتابعة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والوزراء المعنيين في حكومته الرشيدة وفي مقدمتهم صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل رئيس اللجنة الوزارية للمفاوضات. وتقتضي الأمانة الوطنية الإشادة بالدور الذي قام به زملاء لم يشاركوا في الخطوات النهائية للانضمام ولكنهم بذلوا جهوداً مميزة لتحقيقه وفي مقدمتهم معالي الأستاذ أسامة جعفر فقيه وزير التجارة السابق ومعالي الدكتور جبارة بن عيد الصريصري وزير النقل الحالي ونائب وزير المالية السابق الذي قاد فريق مفاوضات السلع بكل اقتدار. وقد شاءت القدرة الإلهية أن لا يستمر معالي الأستاذ محمد مأمون كردي وكيل وزارة الخارجية السابق رحمه الله في تأدية دوره المتميز في المفاوضات. لقد كان رحمه الله خلال الفترة القصيرة التي شارك فيها في المفاوضات مثالاً للمفاوض المتمرس المتألق الذي كسب احترام الجانب الآخر لحزمه ولمامه ودقة تعبيره ورشاقته. رحم الله مأمون كردي.

نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
وعضو الفريق التفاوضي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية